

أحلام الوزير السابق



رجب البنا

الدكتور مصطفى الرفاعي وزير الصناعة السابق كانت لديه رؤية لتطوير الصناعة المصرية لم يحقق منها سوى القليل خلال الفترة القصيرة التي تولى فيها الوزارة، ولكنه أراد أن يقدم هذه الرؤية لتكون تحت نظر من يفكر في عبور الفجوة التكنولوجية التي تفصل بين مصر ودول آسيا. والحلم الذي يسيطر على تفكيره أن تصبح مصر دولة قوية، والدولة القوية هي التي تملك مؤسسات علمية وصناعية وعسكرية قوية، تكون أساس اندماجها في المجتمع الدولي وفي الاقتصاد العالمي.. وهي الدولة التي تعرف مصادر قوتها وتحسن استخدامها ولا تهدر شيئا منها.. هي التي تدرك أن الدول المتقدمة تحتكر التكنولوجيا ولا تريد مساعدة الدول النامية على التقدم، وسياستها قائمة على استنزاف ثروات الدول النامية وفتح الأسواق لمنتجاتها في هذه الدول وضمان استمرار التفوق والهيمنة الاقتصادية التي تفتح لها الأبواب للهيمنة السياسية..

معدات يمكن تصنيعها محلياً ونتيجة لذلك أصبح لديها ثلاث شركات هندسية متكاملة مملوكة للدولة تشكل قاعدة تكنولوجية ساهمت في تحديث الصناعة. وأسيانيا فرضت بالقانون أن تتولى الشركات الأسيانية جميع أعمال التصميمات الهندسية للمشروعات ونتيجة لذلك تكونت في أسيانيا شركات هندسية تكنولوجية متكاملة منها المؤسسة الصناعية الوطنية القابضة لمعظم الصناعات الكيماوية والبتروكيماوية والنقل والثروة المعدنية، وتكونت شركة تكنيكاس التي تنافس الآن الشركات العالمية الكبرى.

الخلاصة أن انتقال مصر إلى مصاف الدول الصناعية لن يتحقق على يد الأجانب أبداً، لأن ذلك لم يتحقق في أية دولة في العالم، وكل دولة تقدمت صناعياً وتكنولوجياً تقدمت بأيدي أبنائها وتتدخل حكوماتها وليس بتدخل الحكومات عن العمل في تنمية القدرات التكنولوجية الذاتية، والأجانب لن يستثمروا أموالهم وخبراتهم في تنمية بلدانهم وهم يبحثون عن الربح بأسرع طريق، وخروج أرباحهم في أسرع وقت.

في عبارة واحدة يلخص الدكتور الرفاعي نتاج خبرته فيقول: يجب ألا نعطي أسواقنا هدية بلا مقابل للدول الصناعية ولنا في الصين دروساً مفيدة لمن يرغب في التعلم. وإذا كان مفهوماً أن تعمل الدول الصناعية الكبرى على تعطيل مسيرة تحديث الصناعة ونقل التكنولوجيا الحديثة للدول النامية، فليس مفهوماً - ولا مقبولاً - أن يكون بيننا من يساعد على تنفيذ سياسات الدول الكبرى التي تخرب اقتصادنا وتزيد مشاكلنا الاجتماعية.

أحلام الدكتور الرفاعي تدور كلها حول عبور مصر الفجوة التكنولوجية، وقد بدأ في ذلك عندما تولى وزارة الصناعة سنة ١٩٩٩ ولكنه واجه مشاكل وصعوبات متراكمة منذ عشرات السنين، وكانت مشكلته الأكبر مع القطط السمان الذين سيحققون ثروتهم وترتبط مصالحهم ببقاء التخلف في الصناعة والتكنولوجيا، والارتباط بمصالح الشركات العالمية الكبرى، وتنفيذ سياسة استيراد المنتجات الجاهزة وليس استيراد التكنولوجيا والمصانع كما تفعل الصين وماليزيا وغيرها. وهؤلاء يقدمون أسواقنا هدية للشركات الأجنبية بلا مقابل. لقد أحسن الدكتور مصطفى الرفاعي بتسجيل خلاصة تجاربه كوزير للصناعة ثلاث سنوات، وقبلها كرئيس لشركة إينبي للبترول التي حقق فيها نجاحه الأكبر، وقبلها كان مسئولاً في شركة ديبونت دينموز في أمريكا وهي شركة متخصصة في مجالات اختراع وتصنيع المنتجات الجديدة والمواد الجديدة، كما اكتسب خبرة في التصنيع بالمكسيك والجزائر والإمارات وعمل مستشاراً للأمم المتحدة.

سجل تصوراتها في كتاب أصدرته مكتبة الشروق الدولية بعنوان (عبور الفجوة التكنولوجية - قصة عمل وطني معاصر) وله كتاب: «نحن سحابة تحت ثقبه بعد ثقبه».

والإنتاجية والقدرة على التنظيم والانضباط فلا أقل من البدء بتكوين مجموعات من المتفوقين ذهنياً يتمتعون بالقدرة على مسابرة التطور، وهذه المجموعات يمكن أن تكون الطليعة وتتسع قاعدتها بعد ذلك تدريجياً، وتكون أهم مصادر الثروة القومية للتعامل مع متطلبات العصر في جميع المجالات وليس في الصناعة والهندسة والتكنولوجيا فقط، بل نحتاجها في القانون، والتعليم، والتخطيط، والبرمجيات، وإدارة البنوك والشركات، وفي التسويق وهكذا، وهي التي ستقود البلاد من بيع كل شيء نفشل في إدارته.

ولن نحقق التقدم إلا إذا بدأنا تنفيذ سياسة واضحة لنقل التكنولوجيا وأنشأنا هيئة جديدة للتفكير المستقبلي والتخطيط ودراسة المشاكل الاقتصادية والصناعية واقتراح بدائل للحل، هذه الهيئة تضم النخبة ممن يملكون الرؤية والفكر والمعلومات والخبرة والغيرة الوطنية، وهي مختلفة عن الدراسات والتقارير التي تعدها المجالس القومية في أنها مسئولة عن التخطيط والتفكير والقيادة. ومثل هذا الكيان موجود في الدول المختلفة ويطلق عليه **Brain Trust** أو **Think Tank**، عبارة عن مجموعات تتولى تحليل القضايا والمشاكل وتقدم المشروعات والحلول والبدائل بالتفصيل وتقدم نتائج دراستها إلى جهاز التنفيذ وتأخذ هذه الدراسات بجديته وتأخذ طريقها إلى التنفيذ فعلاً ولا توضع في الأراج. وهكذا يكون لدينا (العقل) الذي يفكر ويضع التصورات لتحسين الأوضاع الحالية في كافة المجالات ولا تلقى مسؤولية التفكير المستقبلي على الوزراء وحدهم وهم غارقون في مشاكل الحاضر التي تتفجر تحت أقدامهم ولا تدع لهم فرصة لتجاوز الواقع والتحليق في المستقبل (مجموعة التفكير المستقبلي) هذه هي التي تضع التصور لكيفية تحديث الصناعة، وكيفية بناء المدن الجديدة، وغزو الصحراء، وحل مشاكل البطالة، والانفجار السكاني، وتدهور التعليم، وقلّة إنتاجية العامل والموظف، وتخلف الإدارة، ومواجهة سيطرة البيروقراطية، وكيفية الاستغلال الأمثل للموارد وإنقاذها من الإهدار، وكيفية تصنيع الصناعة ذاتها والتصميم المناسب للمصانع، وكيفية تخطي العقبات أمام التصدير.

مشكلتنا أن التنفيذ في كل مشروع يبدأ قبل أن تسبقه دراسة دقيقة لكل التفاصيل، وتكون النتيجة أن يتمثل التنفيذ، ويتأخر، وأحياناً يتم هدم المشروع بعد بنائه لأن الدراسة لم تتم بصورة كافية قبل التنفيذ، وآخر مثال جراح رمسيس الذي أهدرت فيه أموال تقرب من ٤٠ مليون جنيه في بنائه ثم هدمه، دون أن يكون مفهوماً لماذا تم البناء ولماذا تم الهدم وأين كان المسؤولون عن هذا، وذلك وهل حسابهم أحد من إهدار هذه الملايين؟

الدكتور الرفاعي يرى ضرورة امتلاك القدرة على تعميم الوحدات محلياً وفي إمكان المصريين إنتاج المعدات الصناعية من الأجزاء المحلية.

والحل أن تزيد الدول النامية مدخراتها المحلية وتستثمرها في الصناعة - ولا يهم أن يكون ذلك بالقطاع العام أو القطاع الخاص، المهم هو إنشاء كيانات صناعية مصرية متقدمة تكون منتجاتها وفقاً للمستويات العالمية. ولصر تجربة بدأتها منذ عشرات السنين عندما أنشأت الهيئة العامة للتصنيع التي حققت الكثير وأنشأت مصانع كان يمكن تطويرها لتكون نواة للصناعة كبرى، ولكن السيرة تعثرت بعد ذلك، بينما أخذت دول أخرى بهذا النموذج المصري وحققت نهضتها.

تعثرت النهضة الصناعية لأن بناء القواعد الصناعية لم يصاحبه بناء لقواعد تكنولوجية ومؤسسات للبحث والتطوير، وإن كان ذلك لا يقلل من الإنجازات التي تحققت وكان يمكن أن يتحقق ما هو أكثر إذا كنا قد ركزنا على استيراد الآلات والمعدات الصناعية الحديثة بدلاً من التوسع في استيراد السلع الاستهلاكية، فكانت النتيجة أن المصانع لم يتم تحديثها، ومعظمها انتهى عمرها الافتراضي ولم تعد صالحة لإنتاج السلع الجيدة التي تقدر على الصمود في وجه المنافسة الضارية في الأسواق الخارجية، وارتبكت اقتصاديات التشغيل وتزايدت ديونها للبنوك، ولم تفكر الحكومة في وسيلة للتعامل معها سوى عرضها للبيع، وهكذا تحولت هذه المصانع التي كانت مفخرة نياهاً بها الأمم إلى مشكلة قومية تبحث الحكومة عن التخلص منها.

الدرس المستفاد من ذلك أن استمرار التجديد هو الضمان لتطور الصناعة، أي أننا يجب أن نضع التنمية التكنولوجية في أولويات العمل الوطني، وأن تسير التنمية التكنولوجية والعلمية مع التنمية الصناعية خطوة بخطوة. والتنمية التكنولوجية ليست فقط البحوث العلمية والتطوير في الهندسة، ولكنها تشمل الإدارة الحديثة، والتخطيط، والتنظيم، بل إن مفهوم التكنولوجيا الحديثة يحدد أسلوب حياة الفرد ومعيشتة، بحيث يكون حل كل مشكلة فردية أو عامة بالأسلوب العلمي في التفكير والتخطيط والعمل، ولا يتحقق ذلك إلا إذا تعود المجتمع على احترام الإبداع والعلم بدلاً من احترام المال والسلطة فقط، وإذا تحققت ثورة حقيقية في مجال التعليم بالفعل وليس بالكلام لإعداد عقول وكوادر تتفهم طبيعة هذا العصر (عصر المعلومات والتكنولوجيا) وتجيد التعامل معه..

ولابد أن نعتز بأن التعليم الجامعي عندنا متخلف ولا يقارن بالتعليم الجامعي حتى في الدول الآسيوية التي تقدمت - ولا تقول الدول الأوروبية - مع العلم بأن العولة تعني أن الحدود بين الدول سوف تزول ولن تفضل كل دولة تشغيل مواطنيها إلا إذا كانوا على المستوى العالمي في الكفاءة والعلم، فإن لم يكونوا كذلك فسوف تفضل الاستعانة بالأجانب، لأن المقياس هو الكفاءة والإنتاجية

